الشاهد النحوي ودوره في تيسير تعليمية النحو العربي

Grammar witness and its role in facilitating the teaching of Arabic grammar

الطالبة : بولعراس نورة

إشراف أ.د/منصوري ميلود

مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر

جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم (الجزائر)

البريد الإلكتروني: noura.city05j@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/05/27 تاريخ القبول:2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/17

ملخص:

إنّ مسألة صعوبة القواعد النحوية ونفور المتعلّمين من الإقبال على تعلّمها قضية شغلت بال النحاة كثيرا خاصة إذا ما تعلّق الأمر بعلم النحو العربي العلم الذي يعدّ العمود الفقري للغة العربية.قضية جعلتهم يصبون جلّ اهتماماتهم في البحث عن أيسر السبل لعرض هذا المحتوى المعرفي وبالتالي تحبيبه في نفوس من يرغب في تعلّمه. فكان الشاهد النحوي هو منهجهم في ذلك من خلال الاستشهاد على كل ما يقومون بعرضه بمصدر من مصادره (القرآن الكريم ، الحديث النبوي الشريف ، كلام العرب شعره ونثره).

فاكتست بذلك المؤلفات النحوية طابعا خاصا ميّز محتواها المعرفي وجود الشاهد النحوي كدليل على صحته من جهة وكأسلوب توضيحي تيسيري لفهم واستيعاب معناه من جهة أخرى. والذي يؤدي بالضرورة إلى تيسير تبليغ القواعد النحوية وحصول الملكة اللغوية ورسوخها عند المتعلم. فلقد استطاع الشاهد النحوي بدوره هذا أن يعيد للدرس النحوي حيويته ومنه للنحو العربي قيمته.

الكلمات المفتاحية: الشاهد ، مصادره ، النحو ، تعليمية النحو ،الدور .

***ABSTRACT* :**

The issue of the difficulty of grammar and the reluctance of learners to learn is a matter of great concern to grammarians, especially when it comes to Arabic grammar, which is the backbone of the Arabic language. Who wants to learn. The grammatical witness was their approach in this by citing all what they offer a source (the Koran, the Hadith, the words of the Arabs poetry and prose).

Thus, the grammatical literature acquired a special character that characterized the cognitive content of the presence of the grammatical witness as evidence of his health on the one hand and as a facilitative explanatory method for understanding and assimilating its meaning on the other. Which necessarily lead to facilitating the notification of grammar rules and the access of the language queen and entrenched when the learner. The grammatical witness, in turn, was able to revitalize the grammatical lesson and its value to the Arabic grammar.

***Keywords*:**

Witness, sources, grammar, educational grammar, role.

مقدمة:

أفرد ابن خلدون في مقدمته فصلا في وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق إفادته قائلا : " اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلمين إنّما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا و قليلا قليلا ، يلقى عليه أوّلا

مسائل من كلّ باب من الفن هي أصول ذلك الباب "[1]. فهذا هو الصواب عينه ، لكن الواقع يثبت عكس ذلك تماما ، فتعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية يعكف على حشو ذاكرة المتعلم بكم معلوماتي ضخم حفظا والمطالبة باستحضاره يوم الامتحان بمقولة بضاعتي ترد إلي ، هي مسألة أضحت تطال فئة المتعلمين وترهق كاهلهم لدرجة نفورهم من التعليم كلّه ، مسألة مسّت أهمّ علم من العلوم في اللغة هو علم العربية. علم العربية أو علم النحو مترادفين لمفهوم واحد ، حيث لا يخفى على أحد أهمية هذا العلم في صون لسان العربي من الخطأ بدءا من كلام المولى عزّ وجلّ المنزّل على سيّد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم حينما شاع اللحن في فترة مجيء الإسلام ودخول الأعاجم في الدين والرغبة في قراءة كتاب الله كان لزاما آنذاك وضع ضوابط و قواعد يعمل بها كل من يقرأ القرآن الكريم ، فكان علم النحو هو صاحب الرسالة هنا.

علم حمل رسالة سامية هي الحفاظ على كتاب الله أولا و حماية اللغة العربية وتخليصها من كلّ الشوائب التي علقت بها لضمان النطق الفصيح و السليم ثانيا ، انطلاقا من هذا عرّفه ابن جني (و 322هـ/ ت392هـ) في كتابه الخصائص بقوله : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير و الإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها "[2]. مهمّة فرضت عليه أن يكون قطبا استقطب العلماء والباحثين الدارسين و كلّ من خطّ قلمه في لغة الضاد ، فكثرت المؤلفات والمصنفات في هذا الحقل ، و تعددت الآراء و النظريات ووجهات النظر باختلاف الأمصار و المشارب و التي بدورها اثقلت مادته ، علاوة على أن قواعد هذه العلم تتسمّ في طبيعتها بالصعوبة والتعقيد. صعوبة القواعد النحوية في حدّ ذاتها ، وتعدد الآراء والسبل في التعامل مع هذه القواعد دراسة وعرضا وتحليلا هو ما كان مجسّدا بين دفتي مؤلفات الإرث النحوي الذي تركه السلف لخير خلف . فهذا اتهام وجّهه كلّ من تصفح كتابا من هذه الكتب إمّا لغرض معرفي أو تعليمي ، فتكون ردة الفعل دائما القول بأنّ علم النحو علم صعب ومعقّد يستحيل تعلّمه ، إلاّ أنّ النحاة القدامى ومكانتهم العلمية المرموقة وتفكيرهم الحسّي الذي امتازوا به جعلهم ينفردون بأسلوب خاص في كيفية تقديم هذه المادة النحوية بشكل سهل وبسيط وهو الأمر نفسه الذي تجسد عند النحاة الذين نادوا بفكرة تيسير النحو العربي آنذاك أي تيسير طريقة عرض مادته النحوية متبوعة بالحجة و البرهان. فكانوا كلّما عرضوا مسألة من المسائل إلا واستشهدوا على ذلك بشاهد واحد أو أكثر من مصادر الاستشهاد المعروفة. ليصبح وسيلتهم في تسهيل عرض قواعد علم النحو ،ومنه للشاهد النحوي دور أساسي في تعليمية النحو العربي من جهة كونه دليلا وحجة على القاعدة النحوية ، ومن جهة ثانية اسهامه في تسهيل الصعوبات أمام المتعلمين لتعلّم هذه القواعد بالحجة وحسن استثمارها وتوظيفها حينا واستذكارها حينا آخر. وبالتالي تتبادر إلينا هاهنا الإشكاليات الآتية مع محاولة الإجابة عنها في هذه الورقة البحثية من خلال منهج وصفي تاريخي هي كالآتي :

- ما هو الشاهد ؟
- وما هي مصادره ؟
- وكيف أسهمت هذه الوسيلة في تيسير تعليم النحو العربي ؟

2. تعريف الشاهد :

1.2 لغة : الشاهد بمعنى الدليل وقد ورد هذا الأخير بمعان مختلفة في المعاجم العربية . فقد عرّفه ابن منظور في معجمه لسان العرب ، الشاهد بمعنى : " اللسان من قولهم : لفلان شاهد حسن ، أي عبارة جميلة "[3]. بمعنى أنّ جارحة اللسان شاهدة على صاحبها في كل ما يتلفظ به حسنا كان أو قبيحا. فالشاهد عند ابن منظور هو اللسان الذي يشهد على صاحبه كما قال عزّ و جلّ في كتابه العزيز: " يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون "[4]. بينما في المعجم الوسيط قد ورد مصطلح الشاهد بمعنى الشاهد أي : " من يؤدي الشهادة والدّليل "[5]. و في قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم "[6]. بمعنى طلب الشهادة. فالشاهد من الناحية اللغوية على معنيين ، الأول هو اللسان أو الجارحة التي يعرف بها صاحبها ، والثاني هو الحجة والبرهان.

2.2 اصطلاحا : أمّا من الناحية الاصطلاحية ، فيعرّف الشاهد على أنه " دليل نصّي جزئي يعود إلى ما عرف لدى النحاة بعصور الاحتجاج ، أتي به لبناء قاعدة ، ولا يمكن تأويله على وجه غيرها ، و إلاّ عدّ مثالا وإن كان من عصور الاحتجاج "[7]. فالشاهد ليس هو المثال و إنما لكل منهما دلالته الخاصة " و الفرق بين الشواهد و الأمثلة يتلخص في أنّ الشواهد إنّما سيقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة التي استنبطها النحويون القدماء بعد استقرائهم لكلام العرب ، ويكثر سوقها ومناقشتها عندما يختلف النحويون القدماء في إجازة تركيب أو رفضه ، أو إجازة صيغة أو رفضها ، فيحتاج المجيز أن يسوق نصا يشهد له بصحة دعواه . كما يكثر سوق الشواهد أيضا لبيان ما ندّ عن القاعدة المستنبطة وشذّ عنها . أما الأمثلة فيصوغها المصنّف ليوضّح بها القاعدة ، وتعد بمنزلة الجانب التطبيقي الإيضاحي للقاعدة وليست دليلا على صحتها "[8]. فالتمثيل إنمّا هو التوضيح وإزالة اللبس عن القاعدة ، في حين يختلف الأمر حينما يتعلّق بالاحتجاج فالمثال هاهنا يصبح معيارا لإثبات الصحة من العدم " وأمثلة الشاهد كثيرة تعج بها كتب النحو ومراجعه. والشاهد النحوي كما هو وارد في هذه المراجع يكون آية قرآنية أو بيتا شعريا أو قولا سائرا. ولعلّ كلمة الشاهد تطلق أكثر ما تطلق على الأبيات الشعرية ، حتى إنّ بعضا من العلماء قد جمعها وشرحها وأعربها في مصنفات خاصة أو مذيلة ، فهناك شواهد سيبويه وشواهد المغني ، وشرح العيني لشواهد الأشموني. و الفرق بين الشاهد والمثل ، أن المثل قد يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحتها والاحتجاج على سلامتها "[9].

فما يفهم جلّيا من هذا التعريف الاصطلاحي اعتبار الشاهد بمنزلة الدليل الذي يثبت صحة القاعدة مع اشتراط خاصية انتمائه إلى عصور الاحتجاج " والتي حدّدها الشعراء بأربع طبقات : الجاهليون ، المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام أما الرابعة فهم المولودون ويقال لهم المحدثون ، في حين هناك من أضاف طبقتين إضافيتين ليصبح العدد ستة طبقات (المحدثين وهم الذين جاءوا بعد المولدين ، وطبقة المتأخرين) . وقد كان البصريون آنذاك يستشهدون بشعر الطبقيتين الأولى والثانية إجماعا من غير تفريق ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة "[10]. فالشاهد في علم النحو هو ما يثبت صحة ما أتى به النحوي أو " هو الاحتجاج

للرأي أو المذهب ، أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه. و الاستشهاد لا يكون إلاّ بالقرآن و بما صحّ من الأحاديث الشريفة وبكلام العرب شعرهم ونثرهم بشريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة. الشاهد : هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي "[11]. فاعتمادهم على الاستشهاد لم يكن غاية وإنما وسيلة لبلوغ غاية إذ " عندما وضع النحاة الأوائل قواعد اللغة العربية ، كانت هناك دلائل ارتكزوا عليها ، وسميت هذه الدلائل بالشواهد ، وتضم هذه الشواهد مصادر سماعية منها : القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب ؛ الذي قيل في زمن الفصاحة ، فجميع القواعد التي وضعها النحاة استشهدوا على صحتها بما عثروا عليه من شواهد مختلفة ، سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الحديث النبوي الشريف أم من كلام العرب "[12].

وعليه يمكن القول أن " الشاهد النحوي هو الدليل الذي يستدل بها النحوي على صحة القاعدة . و يأتي القرآن في المقدمة يليها الشعر العربي في عصر الاحتجاج كما ذكرنا ، وقد قسّموا الشواهد إلى قياسية وسماعية وشاذة ، ونلاحظ أن الشواهد الشعرية نالها نصيب كبير من التغيير والتبديل ، بل الصنع أحيانا لإثبات قاعدة معيّنة ، و أنّ هذه الشواهد رويت بروايات مختلفة ، فهناك رواية للديوان ورواية للغويين ورواية للنحويين وهكذا "[13]. في الوقت الذي تحدث فيه جلال الدين السيوطي عن الدليل النقلي أي السماع قائلا : " و أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثه وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت "[14].

3. أنواع الشاهد:

فانطلاقا من المفهوم الاصطلاحي لمصطلح الاستشهاد و قول السيوطي هذا نرى أن الاستشهاد هو الدليل للإثبات ، ولكن لا يحدث هذا إلاّ إذا حضرت إحدى منابعه المعتمدة في ذلك حيث " اتفق معظم العلماء المهتمين بالدرس اللغوي العربي على أنّ الأصول التي يمكن الارتكاز عليها والاستشهاد بها في علوم اللغة هي كلام العرب شعرا ونثرا المنقول عنهم نقلا صحيحا وكثيرا ، قد حددوا فترات اعتماد هذا الكلام (نهاية القرن الثاني بالنسبة للحضر والقرن الرابع بالنسبة للبدو) ثم القرآن الكريم على اختلاف الترتيب بينه وبين كلام العرب ، وقد اختلفوا في الأخذ بالقراءات والحديث الشريف في هذا الخصوص "[15]. فكانت بذلك المصادر الأساسية التي هي أدلة قطعية من أدلة النحو ثلاثة مصادر: (القرآن العظيم – وما تواتر من السنة الشريفة – وكلام العرب شعرا كان أو نثرا).

1.3 الشاهد القرآني:

يأتي النص القرآني في مقدمة مصادر الاستشهاد السالفة الذكر، يكفي في ذلك أنه كلام الخالق " فكلامه – عزّ اسمه – أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره و شاذه "[16]. و" هو النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، فليس هناك شك في أنه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها ، ثم هو النص الموثق ، وبغير الضرورات الشعرية "[17]. زيادة على ذلك أنّ " القرآن

العظيم : أجمع اللغويون على حجية النص القرآني العظيم ولم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن لعربيته من قريب أو بعيد ، بل أثر عنهم انبهارهم به و إقرارهم بما وصل إليه من درجات في البيان تنقطع دونها أعناق البلغاء والفصحاء ، فتناهوا عن سماعه وتداعوا إلى اللغو فيه قدر التأثر به "[18]. بدليل قوله تعالى : " وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون "[19]. فلا شيء يضاهي مكانته ولا إعجازه ولا حتى فصاحته ، حتى إنّ في تصنيف فصاحة الكلام العربي يأتي " في أعلى مراتبه قرآن كريم وحديث شريف ثم كلام العرب شعرا ونثرا "[20].

ومنه فقضية الاستشهاد بالقرآن حتمية لا محال حيث " لم ينكر أحد من النحاة أنّ القرآن الكريم أصل أساسي و رئيسي من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، بل يجمع العلماء على أنه أوثق نص وأصحّ أثر وصل إليهم ، وأنه جدير بأن يكون المرجع الأول في التقعيد النحوي واستنباط القواعد ، والاستدلال النحوي . إذ توفرت له مقومات السلامة التي لم تتوفر لأي نص لغوي آخر بما وضعت له من ضوابط ووسائل علمية للحفاظ عليه . فالقرآن الكريم وقراءاته من النصوص القطعية التي يستشهد بها ".[21] حيث يقول الفرّاء في هذا الصدد : " والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر ، وأمّا ما لا يحسن فيه الضمير لقلّة اجتماعه "[22].حيث " إنّ موضوع الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وجعلها مصدرا من مصادر التقعيد النحوي ، والاستشهاد بها ، من الموضوعات التي عني بها الدارسون ودار حولها كثير من الدراسات "[23].

انطلاقا من هذا و أمام مسألة الاستشهاد بالقرآن تولّدت مسألة أخرى هي هل يمكن الاستشهاد بالقراءات ؟ وأي قراءات ؟ القراءات القرآنية بطبيعة الحال ، فكانت هذه النقطة محلّ نقاش ناهيك عن الفرق الواضح بين المصطلحين بالرغم من اشتراكهما في لب الموضوع حيث نجد الزركشي يورد في معرض حديثه تفريقا بين المصطلحين إذ يقول : " واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرها "[24]. فما يفهم من هاهنا أن لا فرق بين المصطلحين مضمونا ، إذ يعدّ القرآن الكريم هو الأصل ، في حين تبقى القراءات هي الفرع الناتج عن الأصل ، أو بالأحرى هي الطريقة أو الأداء النطقي الذي يتم به تأدية هذا الأصل و هي نفسها قضية اللغة مع اللهجة ، حيث تعتبر اللغة هي الأصل أو الأم ، في حين تعتبر اللهجات فرعا عن الأم في كيفية النطق بهذه اللغة ، إذ لا يوجد مانع في اعتماد القراءات كشاهد ، بالمقابل كان هناك طرح آخر شغل اهتمام النحويين وعلماء اللغة في الاستشهاد بالشاذ والأخذ به ، فبما أنّ القرآن هو كلام الله المنزل على نبّيه الكريم فلا تقبل أية نقاشات حول ما يؤخذ منه وما يترك صحيحا كان أو شاذ ، حيث يرى النحويون أنّ كلّ رواياته أي روايات النص القرآني فصيحة حتى الشاذ منها ، حتى ولو كان هذا الأخير لا يقاس عليه. حيث نجد ما يؤيد هذه النظرة ابن جني في كتابه قائلا : " لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذا من سمت العربية مهلة ميدانه "[25]. كما يعلّل ذلك أيضا جلال الدين السيوطي بقوله : " وقولي (من حيث هي أدلته)

بيان لجهة البحث عنها ، أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو ، لأنه أفصح الكلام ، سواء أكان متواترا أم أحادا "[26]. وبهذا فلا وجود لمانع في ذلك.

2.3 الشاهد من الحديث الشريف:

ويلي القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف " وهو كلّ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، وتشتمل كتب الحديث على أقواله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه الصلاة والسلام أو حالا من أحواله ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوالا صادرة عن بعض الصحابة و التابعين "[27]. فمنزلة الحديث الشريف هي بمنزلة كلام الله ، وعليه تم اعتماده من قبل كمصدر في الاستشهاد حيث " يعدّ موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من الموضوعات التي دارت حولها دراسات العديد من الباحثين المتأخرين ، ولقد حاول الجميع معرفة موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ومدى الاعتماد عليه في تقرير القواعد ، ثم محاولة تبرير تلك المواقف "[28].في الوقت الذي "لم يرَ كثير من النحاة العرب القدامى ، أي حرج في الاستشهاد بالحديث النبوي وكانوا يعتبرونه داخلا في كلام العرب ، وليس قسما من الأصول مستقلا بذاته ، ولذلك لم يتعرضوا له في كلامهم عما يصّح الاستشهاد به "[29]. بينما نجد عفاف حسانين تنفي هذا بتأكيدها ضرورة لزوم اعتماده في تقرير القواعد النحوية من جهة و أسبقيته على كلام العرب من جهة ثانية قائلة : " والمنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب ، إذ لا تعهد العربية في تاريخها – بعد القرآن الكريم – بيانا أبلغ من البيان النبوي ، ولا أروع تأثيرا ولا أفعل في النفس ، ولا أقوم معنى ، والرسول أفصح من نطق بالضاد "[30].

فمسألة اعتماد كلام النبي صلى الله عليه وسلم شاهدا كانت بين مؤيّد ورافض ، فالأول اعتبره بعد القرآن الكريم في الفصاحة هو ، بينما الرافضون أو إن صحّ القول من كانوا يشكّكون في امكانية اعتماده حجة لم يحظَ بنصيب أوفر بالحضور في مؤلفاتهم ، فيجد متصفح كتب النحو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم متناثرة هنا وهناك مقارنة بالقرآن الكريم حيث " غضّ النحاة المتقدمون الطرف عن موضوع مناقشة الاحتجاج بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكان المفترض أن يصبح هذا النص مصدرا رئيسا من مصادر الدرس النحوي ، باعتباره أصحّ نصّ لغوي يلي القرآن الكريم في حجّته ، وبخاصّة أنهم أجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد . فقد كان أحقه أن يتقدم على سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج وتقرير القواعد. و لكنّ النحاة – وبخاصة المتقدمون – لم يعتدوا بالحديث دون تقديم تفسير مقنع لتركهم الاستشهاد به ، بل سكتوا عن ذلك ، واتبعهم في ذلك المتأخرون من النحاة "[31]. ويعلّل أبو حيان سبب ذلك في شرح التسهيل قائلا : " إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلّية "[32]. ويرجع السبب في ذلك حسبه " على أنّ الواضعين الأولّين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، و الكسائي والفرّاء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ،

وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس "[33]. وهذا ما يدعو إلى القول أن نسبة استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف كانت ضئيلة جدا بدليل ما " ثبت أن القدماء قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو ، وإن كانوا لم يتعرضوا للاحتجاج به منفردا عن غيره من كلام العرب – فإنهم عدّوه داخلا فيه كما فعل ذلك سيبويه في الكتاب وكما فعل المبرد من بعده في المقتضب "[34]. إنّ اعتبار اللغويين والنحاة كلام النبي صلى الله عليه داخلا في كلام العرب واعتباره سببا في قلّة استشهادهم به سبب وارد ، لكن تبقى أحقية كونه كلام خير خلق الله فكيف يقارن كلامه صلى الله عليه وسلم بمن ليس في منزلته.

3.3 **الشاهد الشعري**:

ومع هذا ، هناك إشارة أخرى إلى مورد آخر في قضية الاستشهاد هو كلام العرب " وهو المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب ، ونقصد بكلام العرب شعرهم ونثرهم ، بما يشمله من الشعر من قصيد ورجز ، وما يشمله النثر من كلام العرب اليومي ولهجاتهم ، وحكم وأمثال و يبدو أن ترتيب النحاة لهذا المصدر وعدّه المصدر الثالث من مصادر المادة لا يدل حقيقة على مكانة هذا المصدر في الاستشهاد ، إذ يعد هذا المصدر المعتمد الأول في الاستشهاد النحوي وتلمّس القواعد "[35]. كما قال عنه ابن خلدون : " اعلم أنّ لسان العرب وكلامهم على فنّين في الشعر المنظوم وهو الكلام الموزون المقفى ومعناه الذي تكون أوزانه كلّها على روّي واحد وهو القافية .وفي النثر وهو الكلام غير الموزون ، وكلّ واحد من الفنّين يشتمل على فنون ومذاهب في الكلام "[36]. إذن فكلام العرب على قسمين هما " كلام منظوم ، وهو الشعر ، وكلام منثور ، وهو النثر وما يدخله تحته من خطب وأمثال وحكم وأقوال مأثورة ، ويدخل فيه أيضا كلام أهل البادية ممن لم يخالطوا الأعاجم ولم يسكنوا الحضر ، ولم تضعف ملكتهم ولم تنقد لضعيف اللغة "[37]. في الوقت الذي "لم يحاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد واستدلالهم على صحتها ، بل إنهم في كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده ، وللشعر لغته الخاصة "[38]. وهذا إن دلّ إنمّا يدل على قيمة ومكانة الشعر عندهم فهو في نظرهم حامل تراثهم وناقله عبر مرّ العصور وهذا ما صرّح به ابن فارس بقوله : " والشعر ديوان العرب ، و به حفظت الأنساب ، وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحديث صحابته والتابعين "[39]. هذه المكانة التي حظي بها الشعر قديما ، دفعت المهتمين به إلى أن يعدّوه أيضا موردا من موارد الاحتجاج لكن في هذه المرة بصورة مبالغ فيها نوعا ما بدليل أنّ " من يمعن النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر. وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن . ونحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جدا "[40]. وهذا ما صرّح به أبو هلال العسكري مبيّنا مكانة الشعر وأهميته قائلا : " أنّ الشواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم شاهد. وكذلك لا نعرف أنساب العرب وتواريخها وأيّامها ووقائعها إلاّ من جملة أشعارها ، فالشعر ديوان العرب ، وخزانة حكمتها ، ومستنبط آدابها ، ومستودع علومها "[41]. ولقد تجسدت معالم توظيف النحويين الشعر كدليل وحجة في مصنفاتهم

العلمية التي تنمّ عن مجهوداتهم المبذولة في سبيل الحفاظ على المخزون العلمي من جهة ، وفي نقل هذا المخزون إلى الأجيال المتعاقبة عبر التاريخ من جهة ثانية حيث " إنّ الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هو الاعتماد الأساس على الشعر إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء (ابن مالك) الذي اعتمد على الحديث و (أبي حيان النحوي) الذي اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل في كتابه ارتشاف الضرب من كلام العرب و (ابن هشام) الذي وجّه عناية خاصة لنصوص القرآن "[42].

فكما سبق وقلنا أنّ مصادر الاستشهاد ثلاثة هي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب ، وهذا الأخير يتفرع إلى قسمين (شعر ونثر) ولقد تبيّن مما سبق أنّ الشعر كان أوفر حظا في الاحتجاج به مقارنة بالنثر الذي كان ربما غائبا عند أغلب المستشهدين " فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي "[43]. إلاّ أنّ هذا لم يمنع منعا باتا من ورود بعض الشواهد النثرية المتناثرة هنا وهناك حيث " ومع هذا لم تخل كتب النحو من النثر ، لكن ما ورد منه إذا ما قيس بالشعر لا تلبث أن تجد التفاوت فيه بيّنا ، وحتى أنّ كلمة الشاهد إذا أطلقت قد تنصرف في الغالب إلى الشاهد الشعري الذي حظي باهتمام المؤلفين فلا تجد كتابا في الشواهد يحوي غير الشعر ويصدق هذا أمر الفهرسة أيضا ، فقلّ أن تجد من يولي الشواهد النثرية اهتمامه ، وإذا حواها ملحق وجدته أدرج الأمثال وضرب صفحات من ذكر النماذج والتعبيرات النحوية إلا فيما ندر"[44]. ولعلّ مرّد هذا الفارق البيّن الواضح الذي لا يمكن اغفاله راجع إلى أهمية كلّ منهما فحسب المستشهد " فإنّ من المهمّ أن يقرر أولا أنّ الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنّه لما يشتمل عليه من إيقاع ووزن وقافية ، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساسا غير عادي ، فيطلقه حينئذ غناء شعريا جميلا منغما ، وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم وهو بماله من انسياب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة و الخطابة و عرض الأفكار. وعلى الجملة فهو وسيلة المجتمع الأولى للربط بين أفراده وجماعاته وتحقيق التواصل و الألفة وتبادل المنفعة لهم "[45]. علاوة على ذلك " حسبما تذكر بعض المصادر فإن السبب في كثرة استشهاد النحاة بالشعر على حساب النثر هو أنّ النثر الذي وصل إلى النحاة من العصر الجاهلي كان قليلا جدا ، فلا يوجد عندهم نصوص نثرية كالشعر ، كما كان يعتقد النحاة أنّ رواية النثر أقلّ دقة من رواية الشعر ، ويرجع السبب إلى أنّ ذكر المنظوم أيسر من ذكر المنثور "[46]. فكون رواية الشعر أكثر دقة ومصداقية يخدم بشكل كبير النحاة في تأكيد و برهنة المسائل النحوية استشهادا شأنه في ذلك شأن كلام الله وحديث رسوله الكريم فقد " وقف اللغويون على هذا الشعر الذي اعتبر من أهم الينابيع للشواهد اللغوية والنحوية ، ولا خلاف في الاستشهاد به ، حيث مثلت الشواهد الشعرية غالبية كتبهم ومؤلفاتهم "[47]. إذ نجد ابن الأثير يقول في هذا الصدد معلّلا ذلك : " و أمّا الذي نقلّد العرب فيه من ألفاظ ، فإنما هو الاستشهاد بأشعارها على ما ينقل من لغتها ، والأخذ بأقوالها في الأوضاع النحوية في رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه ، وجزم الشرط ، وأشباه ذلك ، ما عداه فلا "[48].

4 . ضوابط الشاهد:

وحرصا من علماء اللغة والنحو على مصداقية ما يعرضونه ويحتجون به فقد وضعوا جملة من القواعد والضوابط التي من شأنها أن تميّز بين ما يصحّ الأخذ به وما لا يؤخذ به فـ " أما بالنسبة لكلام العرب – شعرا ونثرا – فقد وضع النحاة ضوابط مكانية و زمانية للأخذ بالمادة من مصادرها الأصلية ، تضاف إلى ما سبق من ضوابط . إذ حدّد النحاة أماكن معينة يصّح أخذ اللّغة عن أهلها ، كما حددوا زمانا معينا يعد هذا الزمن هو عصر الفصاحة والاستشهاد "[49]. وهذا ما اصطلح عليه قديما بنسبة الشاهد إلى قائله حيث إنّ مسألة الاستشهاد ليست من المسائل المستهان بها حيث يؤكد البغدادي أهمية ذلك بقوله : " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرّح بذلك ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ، وعلّة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا ، أو لمولّد ، أو لمن لا يوثق بكلامه "[50]. إذ إنّ مسألة تأكيد نسبة الشاهد إلى قائله لا تنفي عدم وجود مؤلفات نحوية استشهد فيها مؤلفوها بالشاهد الشعري الذي لم يعرف قائله وإنما كان ذلك نتيجة للاهتمام البالغ في نفسية النحوي وحرصه الشديد على تقديم المعرفة اليقينية التي لا يعتريها الريب أو الشك ، وخاصة إذا ما تعلّق الأمر بمسألة العلم والتعلّم. والمقصود هاهنا علم النحو الذي يعكف على تعلّمه الجيل الناشئ ، فامتازت بذلك المؤلفات النحوية عن غيرها من المؤلفات الأخرى في أنها عالجت القضايا النحوية بالدليل والبرهان من خلال الاستشهاد تارة بالقرآن وتارة بالحديث الشريف وتارة أخرى بكلام العرب .

5. تيسير تعليم النحو:

و كما سبق وأشرنا في مستهل الحديث أنّ متعلّمي النحو أضحوا يشتكون من صعوبة في تعلّم قواعد النحو العربي لدرجة أنهم صرّحوا بأنّ لا فائدة ترجى من هذا العلم متناسين في ذلك أن الفائدة هي ممارسة واستثمار هذا التعلّم في الحياة اليومية بدليل أن " القواعد ليست غاية مقصودة في ذاتها بل إنها وسيلة لضبط الكلام ، وصحة النطق ، والكتابة ، فلا داعي إلى المغالاة فيها ، ذلك أنّ النحو العربي لا يتشكل من مجموعة من القواعد الجامدة ، أو القوالب الساكنة التي لا تقبل التغيير ، وإنما هو يتسم بالمرونة "[51]. واستمرت الحال هكذا وزاد نفورهم منه وموقفهم السلبي يوما بعد يوم مما أثّر ذلك على مستوى اللغة عامة و النحو خاصة فكانت " من بين الأسئلة التي تطرح في ميدان تعليم النحو ، واللغة العربية بصورة عامة : كيف نعلّم النحو ؟ حيث يتم التساؤل في هذا المجال هل يتم الاعتماد على الطرائق والمناهج العربية القديمة ؟ أم يتم التركيز على منهجيات ، وطرائق التحليل اللسانية الحديثة ، والتي وجهت لها جملة من الانتقادات كون مفاهيمها لا تنسجم في الكثير من الأحيان مع خصائص لغتنا العربية ؟ "[52]. فكان نتاج ذلك ظهور بوادر خير شأنها في ذلك تيسير ما استصعب على متعلّمي النحو حيث " تأثر النحويون المحدثون بالنظريات اللسانية الوافدة ، وحاولوا تيسير النحو العربي وتبسيط قوانينه ، فوضعت كتب تضمر محاولات ، غايتها تقريب التراث النحوي العربي من النظريات اللسانية الحديثة "[53]. لكن الأجدر أن نقول " إنّ عملية التحديث ليست بجديدة في تاريخ قوننة النحو العربي ، فلقد حظيت مشكلة التلقي والتوظيف اللغوي / النحوي بدراسات قديمة وحديثة ، غايتها تبسيط القواعد ، وتقريبها ، من مدارك المتعلّم ، فكان للقدماء محاولات مثمرة ، منها ما أورده الزجاجي في كتابه (الجمل) إذ عرض مسائل النحو بأسلوب واضح خال من

التعقيد وأغناه بالشواهد القرآنية والشعرية ، واستعان بالتحليل والتعليل ، وكذلك جاء عمل أبو بكر الزبيدي في كتابه (الواضح) "[54]. حيث " قصد إلى اليسر و إلى كل ما يسهّل على المبتدئ فهمه وإدراكه من قضايا النحو ، فاتجه بدراسة النحو اتجاها عمليا لكل ما يفيد في " مخاطبات الناس " وقراءة كتبهم < المؤلفة >"[55].

بينما كانت للمحدثين أيضا جهود مضاعفة حيث " حاول بعض اللغويين المعاصرين تقريب النحو من أذهان المتعلمين ، واختلفت أساليب التسهيل والتبسيط ، فاعتقد فريق بضرورة تحرير النحو العربي من التعقيدات و الشواذات ، وركّز فريق آخر على نقض نظريات لغوية قديمة ، والتبست القضايا لسببين ، أولهما : الاستقراء الناقص للغة العربية ، وعد مقاربة النحو العربي بأدوات التحليل العلمي ، وثانيهما : التأثر بمناهج قواعد اللغات الأجنبية ، فتجاهل عدد كبير من أساتذة النحو العربي خصوصية اللغة العربية ، وأنكروا جهود علماء النحو الذين اختلفت آراؤهم في الشكل ، وليس في الجوهر ، فقصرت معظم المحاولات عن تقديم طرح جديد يعيد للنحو العربي علميته ، وتضاعفت المشكلات ، وازدادت الهوة اتساعا بين اللغة العربية الفصيحة وأبنائها ، لأن تدريس النحو العربي يخضع للتلقين الحرفيّ ، أو للتبسيط المفرغ من مقومات التحليل والتعليل ، فصارت عملية التدريس خاضعة لسلطة الموروث وضياع المنهج أو لإسقاط المفهوم وغياب المفاهيم "[56]. ولقد " تباينت القيمة العلمية للدراسات النحوية الحديثة التي أشارت إليها عيوب انغلق عليها التراث النحوي ، فجاءت محاورتها لهذا التراث رغبة في التحديث والتطوير ، ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر كتاب*** " إحياء النحو " لإبراهيم مصطفى ، و " دراسات نقدية في النحو العربي " لعبد الرحمن أيوب ، و " في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " لمهدي مخزومي ، و " تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده " لشوقي ضيف ، بالإضافة إلى كم هائل من المقالات الموزعة في الصحف والمجلات ، وعدد كبير من الكتب الجامعية التي ستكون عيّنات لدراسة الخلل في مناهج تدريس النحو "[57]. فهذه بعض من محاولات دعاة التيسير حيث إن منهج أبحاثهم انصّب على كيفية تيسير تبليغ المادة النحوية منهجا وطريقة لا تيسير المحتوى نفسه ، إذ إنّ من وضعوا هذه القواعد النحوية قديما لم يراع فئة المتعلمين للأجيال المتعاقبة بعد زمنهم ، لكن الأجدر أن نقول أسلوبهم في معالجة هذه القواعد كان جيّدا وبالأخص حينما استشهدوا في كلّ ما أتوا به من نظريات وقواعد ، فكان الشاهد المرافق الدائم للنحوي في كلّ ما يقوم به إذ يمكن القول أنّ العلاقة بينهما علاقة تكاملية ، فالشاهد في واقع الأمر بغض النظر عن نوعه جيء به للاستعمال والتوظيف وقت الحاجة وللبرهان به على الصحة من الخطأ ، وهذه الغاية يستثمرها النحوي في عمله كونه يتعامل مع القواعد النحوية التي تكثر فيها المسائل الخلافية وتتعدد الآراء فيها . فحاجة النحوي للشاهد مطلوبة بكثرة وفي كلّ محضر تحضر ، إذ نجد عبد الجبار علوان يبيّن لنا هذا الحاجة الماسّة بقوله : " كان (الشاهد) حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها ، أو تجويز ما جاء مخالفا القياس ، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه و إظهار ضعف مذهبه النحوي ، أو عدم جوازه "[58]. ويضيف قائلا : " لا غنى لكلّ نحوي من شاهد يستشهد به ليسند قاعدته ، ويؤيد به وجهة نظره ، ويدعم به مذهبه في مسألة ما ، لاسيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء ، أو كانت خارجة عن القياس "[59]. وهو

ما يدعو إلى القول " إنّ الشاهد في علم النحو من الأمور المهمّة ، لأن الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية ، مما دعا علماء العربية لأن يهتموا بالشواهد النحوية ، وحددوا القبائل العربية التي يعتدّ بفصاحتها "[60].

6. خاتمة :

إنّ مسألة الاستشهاد ليست وليدة العصر وإنما تضرب جذورها في فترات زمنية بعيدة ، والدليل على ذلك عصور الاحتجاج المشروط الأخذ بها ، وعليه فما سبق ذكره من قبل أنّ للشاهد مكانة هامة في الدراسات والأبحاث النحوية ، وأنّ النحوي لا يمكنه الاستغناء عنه بأية حال من الأحوال ، حيث ولّدت هذه الضرورة استلزام النحاة القدامى توظيف الشاهد بمختلف مراتبه ، مما أثقل ذلك متن النحو العربي وأضحى أكثر تعقيدا ، بل الأكثر من ذلك صار لزاما في التقعيد النحوي. وعلى إثره تعالت الصيحات التي نادت بضرورة تيسير هذه المتون النحوية وبالأخص من أجل تسهيل تعلّمها من قبل طلاب العلم ، الذين ما فتئوا ينفرون من النحو العربي متحججين في ذلك بصعوبته وثقل مادته وعسر تعلّمه .

لكن عملية التحصيل العلمي متوقفة على درجة استعمال طبقات الاحتجاج الثلاثة (القرآن الكريم – الحديث النبوي الشريف – كلام العرب (شعرا ونثرا) بصورة سليمة ، لبلوغ الغاية من وراء تعليمية القواعد النحوية عن طريق تسهيل وتيسير عملية هذا الاكتساب المعرفي من خلال التدليل على صحة هذه القواعد النحوية من جهة وتقريب الصورة لذهن طالب العلم من جهة أخرى ، فيبقى الشاهد دائما محلّ استذكار ودليلا حيّا على مرّ الاستعمال. وهذا بطبيعة الحال متوقف على حنكة وخبرة المعلّم في جعل المتعلّم الذي أضحى في النظرية التربوية المعاصرة محور العملية التعليمية يستثمر هذه الثروة العلمية ويمكنه من استخدام هذه الشواهد في مختلف مواقف الحياة التعليمية . ومنه نخلص إلى القول :

1. قد أولى النحاة عناية خاصة بالشاهد في علم النحو لكونه دليلا لإثبات صحة القاعدة من عدمها.
2. تعددت مصادر الاستشهاد عند النحاة ونسبة اعتمادها حسب الحاجة التي يقتضيها السياق والمقام.
3. استطاع النحاة تيسير عرض القواعد النحوية من خلال أثر الشاهد في توضيح وفك اللبس والغموض عنها .
4. أصبح نجاح تعليمية النحو العربي منوط بالدور الذي يؤديه الشاهد و الذي يضمن نجاح الاكتساب اللغوي أداء وتوظيفا.
5. ينبغي حين إدراج الشواهد النحوية مراعاة المرحلة العمرية لفئة المتعلّمين نظرا لوجود الفروق الفردية بينهم.
6. يجب حسن استثمار الشواهد النحوية مرتبة حسب ما أقرّها النحاة (القرآن الكريم – الحديث النبوي – كلام العرب).
7. ضرورة الدعوة الى الاهتمام أكثر بالاستشهاد ومصادره من خلال تعميم عملية توظيفه في تعليمية فروع اللغة العربية عامة وتعليمية النحو العربي خاصة ، نظرا لكونه مرجعا أساسيا في الفصاحة.

7. قائمة المراجع:

القرآن الكريم. رواية ورش.

- ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،ط 06 ، 1978م.
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلي ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح. محمد محي الدين عبد الحميد ، ج01، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) ، 1444هـ ، 1990م.
- أبي الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تح. علي النجدى ناصف ، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شبلى ، دار سزكين للطباعة والنشر، (د.ط) ، 1406هـ .
- أبي الفتح عثمان بن جني ، الخصائص.
- أبو زكريا يحيّ بن زياد الفرّاء ، معاني القرآن ، الجزء 01 ، عالم الكتب ،بيروت ، ط 03 ، 1403هـ ،1983م.
- أبو هلال العسكري ، الصناعتين .
- أبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، كتاب الواضح ،تح. عبد الكريم خليفة ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان، ط02 ، 2011م.
- أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، سبك المنظوم وفك المختوم ، تحقيق عدنان محمد سلمان ، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، ط01 ،1425هـ ، 2004م.
- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، مطبعة المؤيد ، القاهرة،(د.ط) ، 1328هـ ،1910م .
- النايلة عبد الجبار علوان ، الشواهد والاستشهاد في النحو . (د.ط) ، (د.ت).
- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن.
- جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ضبط وتعليق عبد الحكيم عطّية ، راجعه وقدم له علاء الدين عطّية ، دار البيروتي، ط02 ،1427هـ ، 2006م.
- جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، قراءة وتعليق محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ،(د.ط) ، 1426هـ ،2006م .
- جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري ، لسان العرب ، تح وتعليق عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل ابراهيم ، ج02 ، المحتوى (ج-ح-خ-د-ذ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(د.ط) ، (د.ت) .
- خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ، رقم 37 ، (د.ط)، 1394هـ ،1974م.
- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الاسلامي ، بيروت ،(د.ط) ،1407هـ ، 1987م.
- شرف الدين الراجحي ، مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ،(د.ط) ، 2000م.
- عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (وهي مقدمة الكتاب المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) ، دار الكتب العلمية ، لونان ، بيروت ، ط 01، 2009م.
- عبد القادر بن عمر البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح وشرح محمد عبد السلام هارون ، ج01 ،مكتبة الخانجي، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

- عبد القادر رحيم الهيتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط 02، 1993م.
- عفاف حسانين ، في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ط01 ، 1996م.
- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، ط04 ، 1425هـ ،2004م .
- محمد ابراهيم عبادة ، النحو التعليمي في التراث العربي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، (د.ط) ، (د.ت).
- محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، دار السلام للطباعة والنشر ولتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ط02 ، 1430هـ ، 2009م .
- محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، دار الفرقان ، للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط01 ، 1405هـ ، 1985م.
- محمد سيف الإسلام بوفلاقة ، الواقع التعليمي للغة العربية المعوقات والحلول ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، ط01 ، 2017م.
- محمد عبدو فلفل ، اللغة الشعرية عند النحاة دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط01 ، 1428هـ ، 2007م .
- محمد عيد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، (د.ط) ، 1988م .
- مها خير بك ناصر ، مناهج تدريس النحو العربي في الجامعات واقعا ورؤى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،لبنان ،ط 01 ، 2013م.

المقالات :

- مصطفاوي عمار، النحاة العرب وموقفهم من الاستشهاد بالحديث ، مجلة اللغة والاتصال (مجلة علمية محكمة يصدرها مختبر اللغة العربية والاتصال) ، جامعة وهران ، الجزائر ، ع 17 ، نوفمبر 2014م .

الرسائل الجامعية :

- سميرة جداين ، الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس ، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ، إشراف د. عبد الجليل مرتاض ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (1435هـ/ 1436هـ) ، (2014م / 2015م).
- الغامدي صالح أحمد مسفر ، شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو ، كلّية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ،1408 هـ .
- فداء حمدي رفيق فتوح ، الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2006م. نقلا عن المصدر الأساسي : عبد الجبار علوان ، الشواهد والاستشهاد في النحو ،مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط01 ، 1396هـ ، 1976م.

---

8. الهوامش :

[1] عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (وهي مقدمة الكتاب المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) ، دار الكتب العلمية ، لونان ، بيروت، ط01 ، 2009م، ص458.

[2] أبي الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ،ص 15.

[3] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري ، لسان العرب ،تح وتعليق عامر أحمد حيدر ، راجعه عبد المنعم خليل ابراهيم ، ج02، المحتوى (ج-ح-خ-د-ذ) ، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ط)، ص 233.

[4] النور ، الآية 04.

[5] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، ط04 ،1425ه ، 2004م، ص497.

[6] البقرة ، الآية : 282.

[7] محمد عبدو فلفل ، اللغة الشعرية عند النحاة دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط01، 1428ه،2007م ، ص 13، 14.

[8] محمد ابراهيم عبادة ، النحو التعليمي في التراث العربي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،(د.ط) ،ص89، 90.

[9] محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 01 ، 1405ه،1985م، ص 120.

[10] خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعة جامعة الكويت ، رقم 37، (د.ط) ، 139ه،1974م، ص 158، 159.

[11] محمد سمير نجيب اللبدي ، المرجع السابق ، ص 119.

[12] سميرة جداين ، الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس ، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ، إشراف د. عبد الجليل مرتاض ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (1435ه/ 1436ه) ، (2014م / 2015م) ، ص36.

[13] شرف الدين الراجحي ، مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ،دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، (د،ط) ، 2000م، ص 84.

[14] جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له علاء الدين عطية ، دار البيروتي ، ط02 ، 1427ه ، 2006م ، ص 39.

[15] مصطفاوي عمار، النحاة العرب وموقفهم من الاستشهاد بالحديث ، مجلة اللغة والاتصال (مجلة علمية محكمة يصدرها مختبر اللغة العربية والاتصال ، جامعة وهران ، الجزائر ، ع 17 ، نوفمبر 2014م ، ص 107.

[16] عبد القادر بن عمر البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح وشرح محمد عبد السلام هارون ،ج 01، مكتبة الخانجي ، القاهرة،(د.ط) ، ص 09.

[17] عفاف حسانين ، في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ط01، 1996م، ص 15.

[18] شرف الدين الراجحي ، المرجع السابق ، ص50، 51.

[19] فصلت الآية 26.

[20] عفاف حسانين ، المرجع السابق ، ص 15.

[21] محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ط02 ،1430ه، 2009م ، ص 167.

[22] أبو زكريا يحيّ بن زياد الفرّاء ، معاني القرآن ، ج01، عالم الكتب ، بيروت ، ط03 ، 1403ه، 1983م، ص14.

[23] محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، ص 166.

** (يوجد مصطلحين كانا في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد ، وهما مصطلحا الاستشهاد والاحتجاج ، فالاستشهاد ذكر الأدلة النصّية المؤكدة للقاعدة النحوية أي التي تبنى عليها القواعد ، في

حين أن الاستشهاد – بهذا التحديد – بعض مدلول الاحتجاج ، فإنّ الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا . وبهذا الاطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية ، إذن فالمصطلحان بينهما عموم وخصوص).

[24] بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص 318.

[25] أبي الفتح عثمان ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،تح. علي النجدى ناصف ، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شبلى ، دار سزكين للطباعة والنشر، (د.ط) ، 1406ه ، ص32،33.

** (سواء كان متواترا : هو القراءات السبع عند الأكثر، وقيل : العشر، ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمد والإمالة ،وقيل غير ذلك./ أم آحادا : أي كالشواذ ، والروايات الغريبة عن مشاهر القرّاء). إذن فقضية القراءات و الشاذ والمتواتر في القرآن لا يؤخذ بهما حين الاستشهاد ، أي عندما يستوجب الأمر طلب الشاهد يكون النص القرآني أكبر حجة ودليل دون خلاف. فهو الذي تطمئن إليه النفوس ، حيث يعدّه الدرس النحوي عماد الاستشهاد على أساس أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه).

[26] جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، قراءة وتعليق محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، (د.ط) ، 1426ه، 2006م ، ص 15.

[27] عفاف حسانين ، المرجع السابق ، ص 16

[28] محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، ص 235

[29] مصطفاوي عمار، المرجع السابق، ص 107.

[30] عفاف حسانين ، المرجع السابق ، ص 16.

[31] محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، ص 235.

[32] عبد القادر بن عمر البغدادي ،المرجع السابق ، ص10، 11.

[33] ، جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، المرجع السابق ،ص 44.

[34] عبد القادر رحيم الهيتي ، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط02، 1993م، ص 165.

[35] محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، ص 252.

[36] عبد الرحمن بن خلدون ، المرجع السابق ، ص486.

[37] سميرة جداين، المرجع السابق ، ص136

[38] عفاف حسانين ، المرجع السابق ،ص 16.

[39] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ،(د.ط) ، 1328ه، 1910م، ص230.

[40] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الاسلامي ، بيروت ،(د.ط) ، 1407ه، 1987م، ص 59، 60.

[41] أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، ص92.

[42] محمد عيد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، (د.ط) ، 1988م ، ص115.

[43] ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط06 ، 1978م ، ص342.

[44] الغامدي صالح أحمد مسفر ، شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو ، كلّية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ،1408 هـ ، ص30 .

[45] محمد عيد ، المرجع السابق ، ص 114.

[46] سميرة جداين، المرجع السابق، ص16.

[47] المرجع نفسه، ص20.

[48] ابن الأثير ، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلي ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تح.محمد محي الدين عبد الحميد ،ج01، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) ، 1444ه، 1990م ، ص151.

[49] محمد سالم صالح ، المرجع السابق ، ص 252.

[50] عبد القادر بن عمر البغدادي ،المرجع السابق ، ص 15.

[51] محمد سيف الإسلام بوفلاقة ، الواقع التعليمي للغة العربية المعوقات والحلول ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، ط01 ، 2017م ، ص 53.

[52] المرجع نفسه ، ص 61.

[53] مها خير بك ناصر ، مناهج تدريس النحو العربي في الجامعات واقعا ورؤى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط01 ، 2013م، ص 55.

[54] المرجع نفسه ، ص 52.

[55] أبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، كتاب الواضح ، تح.عبد الكريم خليفة ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط02 ، 2011م ، ص 22.

[56] مها خير بك ناصر ، المرجع السابق ،ص 53، 54.

[57] المرجع نفسه ، ص 54، 55.

*** (ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، 1951م) / (عبد الرحيم أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1957م) / (مهدي مخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1966م) / (شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، دار المعارف ، 1986م) / مهدي المخزومي) .

[58] فداء حمدي رفيق فتوح ، الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2006م ، ص15. نقلا عن المصدر الأساسي :النايلة عبد الجبار علوان ، الشواهد والاستشهاد في النحو ،مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط01 ، 1396ه ، 1976م ، ص 21.

[59] فداء حمدي رفيق فتوح ، المرجع نفسه ، ص 21.

[60] أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، سبك المنظوم وفك المختوم ، تح.عدنان محمد سلمان ، فاخر جبر مطر ، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، ط01 ، 1425ه، 2004م ، ص 36، 37.